اولا: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدي العزلة والمشاركة الفعالة

.ثانيا: المركز الذي تحتله الوحدات في المسرح الدولي بين حدي المساندة وعدم المساندة الكاملة للنظام القائم.

٥. مستوى العمليات الدولية (International Processes) : ويقصد بذلك دراسة العمليات من زاوية المنظومة أي درجة الانتظام والتكامل وعدم التكامل ويمكن دراستها من زاوية الوحدات ايضا وان تحليل العمليات الدولية يتطلب اعداد قائمة للعناصر والعوامل الواجب توفرها وكل الدارسين يوافقون على دور المهارة والدبلوماسية وعلى العنف والحرب.

ثانيا :.النظام الدولي International Order

– يعرف انتوني دولمان النظام الدولي بانه (انموذج لعلاقات القوة بين اللاعبين الدوليين له القدرة على تامين القيام بالفعاليات المختلفة طبقا لمجموعة من القواعد المكتوبة وغير المكتوبة)

– نورمان بادلفورد وجورج لنكولن يعرفونة (بانه عبارة عن ترتيب للعلاقات بين الدول في وقت معين)

– بيترليون يعرفه بانه (يتكون من مجموعة من الانظمة تعمل بوظائف معينة زمتميزة عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية).

ان أي نظام يعكس قيم ومصالح الدول القوية والاكثر تاثيرا والتي يمكن ادامة ذلك وتواصله بواسطة قوتها التي هي ضرورية لحماية مصالح واغراض تلك الدول.النظام الدولي يبين بان (الدول فضلا عن كونها مستجيبة لبعضها البعض بشكل كامل وعشوائي فانها تمارس العلاقات فيما بينها على قاعدة مبنية على افتراضات مشتركة وقواعد واجراءات والتي يمكن ان ترفضها بصورة مطلقة حتى اكثر الدول ثورية.

ان التغيرات في النجاحات والاخفاقات المتتابعة للدول النامية توفر ادلة على وجود النظام الدولي الذي تتعلق دراسة بهيكل القوة والسلطة والتاثير وانواع الصراعات وطرق حلها المستخدمة من اللاعبين الدوليين لتحقيق اهدافهم.

ويرى البعض ان النظام الدولي هو ليس فقط مجموعة من الترتيبات او الفعاليات وانما هو عبارة عن جانب من التقاليد يمكن الحفاظ عليها وتبنيها وتحولها او زوالها . والنظام غالبا مايكون مفروضا فليس ثمة تنسيق دون تبعية الامر الذي يعني ان القول بوجود (نظام)مايوحي ضمنا بوجود السلطة العليا المنظمة وان عناصر المنظومة تعد مكملة للنظام .

المبحث الثاني :. خصائص النظام الدولي

هناك عدد من الخصائص التي يتصف بها النظام الدولي وهي :.

اولا:. الشمولية:.

سابقا كانت العلاقات بين الدول محصورة في نظام ضيق من المنافسة والصراع بين الدول الاوربية أي كان نظام اوربي وليس نظام دولي ، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهرت ملامح وسمات النظام الدولي من خلال المشاركة المتكافئة لكل الدول عن طريق المنظمات العالمية والتعاملات الاقتصادية والاتصالات الاعلامية وظهور الاسلحة النووية .فالخصائص المميزة للعالم المعاصر تمثلت في الزيادة العددية للدول وانتشار شبكة العلاقات نتيجة التطورات التكنولوجية والاتصالات التي ادت الى تغيير تطلعات الافراد وقيمهم فظهرت الاعتمادية وظهرت انماط جديدة من العلاقات بين الدول تختلف في الخصائص والانتشار كالعلاقات التجارية والثقافية والايديولوجية والسياسية والتسليحية والتربوية وغيرها . فاخذ النظام الدولي يشبة (المدينة الكونية) فازدادت العلاقات اتساعا نتيجة الثورة المستمرة في الاتصالات والمواصلات وتوسيع الاعتماد المتبادل في المجالات كافة وليس فقط السياسية فازدادت وتنوعت وسائل التفاعل بين الدول ووجدت وسائل تاثير كبيرة غير القوة المسلحة فانعكس ذلك على السياسة الخارجية وصنع القرار مثلما كان نتيجة لازدياد واختراق المجتمع الوطني للدولة ايضا .

ثانيا:. عدم التجانس :.

يتميز المجتمع الدولي بعدم التجانس والمقصود به النظام الذي يقوم على مجموعة من دول تنتمي في نظمها الداخلية الى قيم وايديولوجيات متباينة متصادمة متصارعة تؤثر في تقرير السياسة الخارجية لها . فالتجانس يؤدي الى استقرار النظام الدولي وعدم التجانس يؤدي الى تهديد للاستقرار .كما ان الاختلاف والتدرج في قوة الدول يؤدي الى التعارض بين الدول الكبرى والصغرى بين الاقوياء والضعفاء اقتصاديا وعسكريا وسياسيا ،فهذه الفجوة في مجال توزيع الثروة القومية ساهمت في ايجاد حالة عدم تجانس في النظام الدولي ،كما ادى استبعاد ممارسة المنظمات الدولية لدورها الفعال في زيادة التوتر الدولي .

ان عدم التجانس يرجع اصلا الى كون المجتمع الدولي منقسم جغرافيا الى عدد كبير من الدول تتمتع نظريا بالسيادة والمساواة امام القانون ولكنها تتباين من حيث الحجم والقوة ، كما ويحصل الاختلاف بسبب نمو وتطور كل اقليم عن غيره . كما ان مسالة تعدد روابط التضامن التي تكون الدولة منخرطة فيها تلعب دورا في حالة عدم التجانس ، فعلى مصر ان تختار بين توجهاتها العربية وبين مساهمتها في الاتحاد الافريقي .وعلى فرنسا ان تبذل جهودا كبيرة لتحقيق اهداف عدة في ان واحد منها مسالة الاستقلال الوطني وحلف

الاطلسي ،التكامل الاوربي ،الدفاع عن اللغة الفرنسية من غزو الانكليزية والحفاظ على علاقات خاصة مع شركائها الافريقيين .

ان عدم التجانس بين الدول يرجع ايضا الى انعدام المساواة بين اعضاء المجتمع الدولي بين دول صناعية ودول نامية كما ان اللامساواة في القوة ادت الى اختلاف الثقافات والحضارات ، اضافة الى وجود الاختلافات العنصرية والاديان مما يصعب معه ايجاد عامل مشترك للفهم بين الدول . فحالة عدم التجانس هي حالة دائمة في النظام الدولي بالرغم من محاولات الدول والمؤسسات الدولية لاحتواء الازمات الدولية وحلها والامثلة على النزاعات والازمات الدولية عديدة .

ان عدم التجانس يرجع الى طبيعة الوحدات السياسية نفسها ،فتنوع اشكال الوحدات السياسية – الدولة القومية– يعد احد اشكال عدم التجانس ،ورغم تنوعها واختلافها سياسيا واقتصاديا وقوة وموارد وحجما وسكانا الا انها جميعا لاعبين في المسرح الدولي .

ثالثا :.<u>التفاعل بين الوحدات ورفض العزلة</u>:.

اصبح العالم قرية صغيرة بسبب الثورة في وسائل الاتصال والتطور في وسائل الاعلام ،فتحقق الترابط التام بين اجزائة فضلا عن تطور وسائل المواصلات ولاسيما الجوية اسهم في زيادة حركة الاتصالات والتفاعلات بين وحدات المجتمع الدولي ، فحققت الدول فوائد كبيرة جدا نتيجة تلك التطورات العلمية والتكنولوجية التي حدثت في النصف الثاني من القرن العشرين من خلال نقل السلع والافكار والتجارب فلم تعد الدول تستطيع ان تعيش بعزلة لان العزلة لم تعد من سمات العصر الحديث واخذت الدول تعرف مفهوم المشاركة الجماعية احداها مع الاخرى والتي من احد جوانبها تعزيز متطلبات الامن . واصبح للمشاركة الجماعية دور في ايجاد الحلول لبعض المشاكل التي كانت تعاني منها الدول في الماضي، واخذت الدول تعمل تدريجيا على تحقيق التضامن فيما بينها . فالرغبة في المشاركة الجماعية تم تحفيزها نتيجة شدة التوترات بين الدول والتي ترجع الى دوافع ايديولوجية والتي تعود جذورها العميقة الى التناقضات المفروضة على المجتمعات التقليدية بسبب الثورة الصناعية .وفي عصر العولمة حيث تجتاز حركة التبادلات لاسيما السلع والمعلومات والاستثمارات الحدود ازدادت حركة التفاعلات بين الدول التي لم يعد بامكانها الانكفاء على النفس حيث يعمل الكومبيوتر والانترنيت على تحقيق تقارب ليس بين الحكومات فقط وانما بين الشعوب. واصبحت المعرفة اكبر عامل يساهم اليوم في تنشيط التفاعل .وتعد الشركات المتعددة الجنسيات المستفيد الاول من مسالة العولمة التي تاتي استجابة لحاجاتها العضوية في الانتشار والتوسع والتطور وزيادة رقعة اسواقها بدمج اسواق بلدان الجنوب بالاخرى، في الشمال. وخلال عقد التسعينات من القرن العشرين ونتيجة هذه الحرية السائدة نمت معاملات المؤسسات المالية العالمية نموا انفجاريا فارتفعت منذ عام ١٩٨٥ قيمة تداول العملات الاجنبية والاوراق المالية على المستوى العالمي الى مايزيد على عشرة اضعاف الى

جانب تداول الاسهم والسندات، واصبح كل سوق للاوراق المالية يرتبط بباقي الاسواق وكل فرد بامكانه التعرف على مستوى الاسعار في بورصات العالم من خلال الاتصالات والكومبيوتر .

رابعا:. انعدام السلطة الدولية :.

تختلف طبيعة المجتمع الدولي اختلافا جوهريا عن المجتمع الداخلي .فالمجتمع الداخلي يكون منظما لوجود حكومة تفرض سلطتها على جميع اعضاءه طوعا او اكرها، في حين يفتقر المجتمع الدولي الى وجود اداة تفرض سطوتها على جميع اعضائه وهم الدول التي تكون حرة في مصيرها ،مقابل تميز المجتمع الداخلي بالتنظيم الدقيق المتمثل بوجود سلطة عليا تخضع لها كل الفئات الاجتماعية في حين يكون المجتمع الدولي خاليا من أي تنظيم جماعي. حتى في حالة تكوين الدول لمنظمات دولية بشكل تعاوني وطوعي فان استمرار هذه المنظمات يعود ايضا الى الدول المنشئة لها. أي انه في المجتمع الدولي لايوجد سلطة علوية واذا ماوجدت هذه السلطة فانها ترتبط بارادة الدول اصلا ، فلما كان المجتمع الداخلي يمتلك مركزية وقواعد قانون متدرج بشكل هرمي :دستور ،قوانين، مراسيم، قرارات ، ولكل دولة حكومة وشرطة وجيش فان المجتمع الدولي يفتقر اليها. فتطبيق القرارات والعقوبات في المجتمع الدولي يعتمد على الارادة الحرة وعلى قناعات الدول، فغياب السلطة وقواعد السلوك يعبر عن وجود مجتمع ضيق تسوده الفوضوية احيانا في العلاقات الدولية وهي تعبر عن حالة الفطرة التي تحدث عنها هوبز والتي ترتكز حالة الفطرة تلك على علاقات القوة . والدول مجبرة على التعايش واقامة علاقات دولية فيما بينها سواء كانت قائمة على اساس السلم اوالحرب ،وعندما تحاول المنظمات الدولية اعطاء انطباع باقامة سلطة على الدول الا انها بالتحليل تظهر بانها في احسن الاحوال سوى قدر من الارتباط والتعاون الطوعي بين الدول. فمنذ اندثار المسيحية في العصور الوسطى لم تقم سلطة فوق سلطة الدول قادرة على فرض ارادتها .